



اسم المقال: الطائفية واثرها في مستقبل الهوية الوطنية العراقية

اسم الكاتب: م. محمد رشيد صبار

رابط ثابت: <https://www.political-encyclopedia.org/library/7165>

تاريخ الاسترداد: 2025/03/24 10:40 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



الطائفية واثرها في مستقبل الهوية الوطنية العراقية

م. محمد رشيد صبار (*)
aldolame@yahoo.com

الملخص :

استعرض الباحث في بحثه هذا مشكلة الطائفية ومخاطرها وما تشكله من تهديد واضح وصريح على الهوية الوطنية العراقية وقد حاول الباحث تعريف المصطلح لغويا واعطائه مفهوما عاما الى جانب تبيان دور السياسة والمصالح السياسية في تاجيج الطائفية واثر هذا التهديد في مستقبل الهوية الوطنية العراقية وما هو المطلوب لمواجهة هذه التهديدات والمخاطر والحفاظة على الهوية الوطنية العراقية .

المقدمة

لم تكن قضية الطائفية حاضرة في السياسة والثقافة العربيتين في أي فترة كما هي اليوم. وما يثير التساؤل حول هذا الحضور أنه يأتي بعد ما يقارب القرن من تأكيد عهد الوطنية، ورفض جميع أشكال الانتماءات الطائفية والقبلية، وتلاشي مظاهرها، المعلنة على الأقل، إلى حد كبير. الكثير من المثقفين والاعلاميين وصناع الرأي يبدون وكأنهم يكتشفون، لأول مرة، قوة هذه الانتماءات، ويدعون إلى مراجعة الطروحات القومية والوطنية التي ساعدت على تجاهلها، أو إنكارها، ويعتقدون أن الاعتراف بها وإعطاءها

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد.

“حقوقها”، والكف عن إنكارها، هي الطريقة الوحيدة لمعالجتها، وإنقاذ رهان الدولة والحدثة الوطنية، وهناك من يذهب إلى أكثر من ذلك، ويعد أن الحروب والنزاعات الداخلية والإقليمية بينت أنه لا يوجد على الأرض إلا الطوائف، وأن الخاسر الأكبر في هذا الصراع هو الجماعات التي لم تعرف كيف تنظم نفسها، وتقاتل على أجندة طائفية، مثلها مثل الآخرين.

ويشارك العديد من الباحثين والصحفيين الغربيين الذين لم يقتنعوا يوماً بمقدرة المجتمعات العربية على ولوج نظم الحدثة، والنجاح في بناء مؤسساتها في هذا التصور، ويشجعون عليه، مؤكدين صحة تحليلاتهم السابقة، وتركز أكثر على المكونات الإثنية والمذهبية والقبلية فيها. وفي هذا السياق، زاد تداول الخرائط الجديدة التي تنشرها صحف غربية لإعادة رسم حدود دول المنطقة، بما يحقق التطابق أكثر بين الدولة والطائفة. ولا يبدو أن مثل هذه المشاريع تثير الكثير من الاستياء والاعتراض من أحد. في جحيم الحروب الدموية التي يعيش فيها المشرق، يمكن للناس القبول بكل الاقتراحات والأفكار التي تعطيهم بعض الأمل بالخلاص. وفي بحثنا هذا سوف نحاول ان ننفذ هذه الادعاءات ونستعرض اخطارها على مستقبل الهوية الوطنية وما هو الحل لهذه المشكلة التي اصبحت تهدد كيانات دولنا وكيفية المحافظة على هوياتنا الوطنية.

١- الطائفية في العراق:

هناك تلازم تاريخي بين الاستعمار والطائفية، فما حل الاستعمار بأرض إلا وكان سلاحه الأبرز فيها الطائفية، أي استغلال مفهوم الأقليات في تلك البلاد لاستخدامها واللعب بورقتها ضد الأغلبية - كما حصل في البلاد العربية والإسلامية أثناء فترة الاحتلال العثماني والفارسي والفرنسي والإنكليزي والإيطالي وغيره، حيث لم يبرز هذا المفهوم (الطائفية) باعتباره إشكالية أو أزمة إلا في القرنين الأخيرين خاصة، وذلك

تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية في ظرف تاريخي معين ، ساعد على إحداث نوع من التفاعل بين العوامل الداخلية والمؤثرات الخارجية .

لقد استثمرت الحركة الصهيونية العالمية أيضا" موضوع الطائفية من خلال ما تم التعرف عليه من أدبيات ومحاضر مؤتمرها العالمي في بازل بسويسرا عام ١٨٧٩م ،والذي أصدر قرارات خطيرة ومهمة منها (نجح اليهود في نشر التعصبات الدينية والقبلية خلال عشرين قرنا، مما جعل الأمم تنشغل بخطر جيرانها عن الخطر اليهودي (١)

وفي العصر الحديث استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي لإسرائيل دفعة مصطلح الطائفية ، ومحاولة دعم الطوائف المتطرفة عقائديا في المنطقة العربية الإسلامية ، وذلك من أجل إشغالها بالعنف ، وإشغالها عن مجرد التفكير في مهاجمة إسرائيل أو حربها . وفي هذا الاطار يرى زبغنيو بريجينسكي مستشار الامن القومي في زمن الرئيس الامريكي جيمي كارتر وأول من دعا لتفكيك النظام الإقليمي العربي ، وإعادة تشكيله على أسس عرقية وطائفية أن أفضل وسيلة لتفتيت الأنظمة والدول والشعوب هي تعميق التعدد المذهبي والطائفي والعرقي ، من خلال تمكين طائفة بعينها ودعمها على حساب بقية المكونات ، وبهذا ستعاني تلك المجتمعات من مشكلة دائمة، تتعلق بخلق التوافق النسيجي فيما بينها^(٢) وهو ما نراه واضحا "في الصراع الدائر بين السعودية وايران او بين تركيا وايران وما تكون لهذه الدول من محاور في هذا دخلت فيه دول اخرى ، ان هذا الصراع الذي يفتح صفحات مشروع كبير يرتبط بعقد سياسية أكثر منها دينية وهي وسيلة لتطبيق ما يسمى بالفوضى الخلاقة التي اعلنت عنها رسميا الادارة الامريكية على لسان الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن والتي تدعو الى تشكيل شرق اوسط جديد^(٣) .

في معظم الأحيان تكون الطائفية السياسية مكرسة من ساسة يستغلون الدين او المذهب للحصول على "عصبية" كما يسميها بن خلدون أو شعبية كما يطلق عليها في عصرنا هذا ليكون الانتهازي السياسي قادرا على الوصول إلى السلطة. إن مجرد الانتماء إلى طائفة أو مذهب لا تجعل الإنسان المنتمي إلى تلك الطائفة طائفا كما لا يجعله طائفا عمله لتحسين أوضاع طائفته أو المنطقة التي يعيشون فيها دون إضرار بحق الآخرين، ولكن الطائفي هو الذي يرفض الطوائف الأخرى ويسلبها حقوقها أو يكسب طائفته تلك الحقوق التي لغيرها تعاليا عليها أو تجاهلا لها وتعصبا ضدها^(٤).

من خلال ما ذكرنا فان الطائفية هي محاولة التأثير على الراي العام وعلى سلوك المجتمع عن طريق توظيف افكار ومعتقدات وازاء دينية معينة ليس بالضرورة ان تكون صحيحة من اجل تحقيق اهداف ومكاسب سياسية.

وفي عصرنا الحاضر اصبحت الطائفية اكثر قوة وتأثير وذلك بسبب ما وصلت له وسائل الاعلام من تقنية وتطور ففي مطقتنا العربية هنالك العديد من الفضائيات التي تقف ورائها اجندات سياسية واقليمية تبث سمومها على الجمهور العربي وهي تغذي الطائفية وتقضي على روح المواطنة والانتماء بغطاء ديني والمؤسف انما اصبحت مؤثرة ولها جمهور واسع.

وعندما نتكلم عن الطائفية في المنطقة العربية فان خير مثال لنا في ذاك هو العراق حيث يتحدث الكثير من المروجين للطائفية في العراق عما يسمى بالواقع العراقي، مكونات الشعب العراقي، تقسيم العراق، الروافض، الوهابيين، التكفيريين، الخوارج، المثلث السني، الجنوب الشيعي. ان هذه النعوت خاطئة ولا تنطبق على المجتمع العراقي عند تحليلها ومحاولة تطبيقها واقعيًا على افراد المجتمع، الذين يوصفون به، سواء كانوا افرادًا ام مناطق، اضافة الى ان هذه التسميات هي في هدفها السياسي الدعائي لا يهام الاخر بانه ليس عراقيا، متناسين او يحاولون ان يتناسوا ان كل الشعوب في

العالم لم تكن يوماً متجانسة ديموغرافياً أو إيديولوجياً، والامثلة على ذلك لا يمكن حصرها^(٥).

إن الواقع الطائفي والتمزق الذي يعيشه المجتمع العراقي الآن، لم تكن له جذور حقيقية، رغم المغالطات الكثيرة التي يحاول البعض، بتحليلات إجحائية، أن يعكس عنها صوراً غير منطقية.

الصراع العراقي الداخلي في حقيقته، صراع لقوى دولية إقليمية، لكنه يأخذ تبريرات طائفية أو صراع مصالح وتعدد سلطات غير متوافقة في إدارة البلاد، وهو ناتج عن خلخلة وضعف أركان الدولة العراقية ومجتمعها، نتيجة احتلال دمر مؤسسات الدولة العراقية وبنيتها الاجتماعية. كما أن أغلب القوى والأحزاب والتكتلات السياسية العراقية المعاصرة فكرياً وإدارياً، التي ظهرت بعد ٢٠٠٣ بدعايتها الطائفية ومؤسساتها الإعلامية، تروج للفكرة الإيديولوجية المعتمدة على الطائفة، التي تحاول أن تصور أن الطرف الآخر هو العدو الأول، وبالتالي تسعى لبناء فكرة تقوية مجموعات ضيقة الأفق على أساس أضعاف وتمزيق البنية الكلية للمجتمع العراقي.

وفي النظر لأساس الطائفية في العراق سنجد أنها ليست اجتماعية البنية أو الأساس، وإنما هناك بعض المؤمنين بهذه الأفكار الضيقة من ذوي المصالح الإقليمية، ولديهم إمكانياتهم الإعلامية وخطابهم الذي يؤسس لدعاية سياسية طائفية، تبث رسائلها للمجتمع، وبالتالي تنمي هذه الأفكار العقيمة وتفتت المجتمع وتحوطه إلى مكونات متناحرة في هذا السياق الإعلامي يقول نعوم تشومسكي الكاتب الأمريكي في كتابه (هيمنة الإعلام: الإنجازات المذهلة للدعاية): (الدعاية التي تتم بإشراف الدولة حينما تدعمها الطبقات المتعلمة وحين لا يسمح بأي انحراف عن الهدف، بإمكانها أن تحدث أثراً كبيراً. ذلك كان درساً تعلمه هتلر وكثيرون غيره، ويتم اتباعه حتى اليوم^(٦) لذا فإننا يمكن أن نرى بروز دعاية سياسية عراقية تغذيها قوى سياسية تمتلك سلطة ومالا

وقدرة على التوجيه وتستخدم هذه القوى وسائل اتصال مختلفة ابتداء من التلفزيون ووسائل الاعلام الحديثة والانترنت والفيديو، وكذلك الوسائل التقليدية التي تؤثر بشكل اشد واقسى، كالمؤتمرات والخطابات السياسية المتشنجة التي تزكم العراقيين وتقصف عقولهم بافكار عدائية، تجعلهم حائرين في امرهم . ففي رؤية بسيطة لمضمون خطب بعض الساسة العراقيين الذين يقفون خلف الطائفية اكدت ان الجميع يحذر جمهوره من العدو الداخلي الاخر، بمسميات مختلفة للطائفة الاخرى، وبالتالي اصبحت هناك مسميات معروفة ومتداولة للتعريف بالطائفة الاخرى، فضلا عن ان هذه الخطب تدعم الهجوم على الاخر بصيغ تحريضية تارة وتخويقية تارة اخرى، وتعتبر الاخر غريبا عن المجتمع ومسلوخا عنه^(٧)

من خلال ما تقدم نستنتج ان الطائفية تسعى لهدف مركزي هو تفتيت الدولة العراقية الحديثة ومجتمعها المتناسك، وقد نجحت في بدايتها الا انها اضمحلت وتراجعت رغم قدراتها ومؤهلاتها وهي في بداية اندحارها.

٢- الهوية ومفهومها :

إذا كانت المفاهيم التجريدية مثل الثقافة والشخصية موضوع خلاف بين الفلاسفة والعلماء المنظرين قديما وحديثا، فإن مفهوم الهوية يبدو مستعصيا باعتبارها مفهوم متحرك وفي حالة بناء دائم من خلال الوضعيات التي يكون فيها الأفراد والجماعات ونوعية العلاقات الموجودة بينها وفي كل تلك الوضعيات وما يحدث داخلها من علاقات، يقوم شعور الانتماء بوظيفة هامة في تأكيد الهوية ورسم حدودها^(٨).

إن الهوية جسر يعبر من خلاله الفرد إلى بيئته الاجتماعية والثقافية، فهي إحساس بالانتماء والتعلق بمجموعة، وعليه فالقدرة على إثبات الهوية مرتبطة بالوضعيات التي تحتلها الجماعة في المنظومة الاجتماعية ونسق العلاقات فيها^(٩).

وظائف الهوية:

تمثل أهم الوظائف للهوية في المجتمعات فيما يلي^(١٠):

١- ضمان الاستمرارية التاريخية للأمة إذ لا يمكن التشكيك في انتماءاتها.

٢- تحقيق درجة عالية من التجانس والانسجام بين السكان في مختلف جهات الوطن الواحد.

٣- تمثل الهوية الجنسية والشخصية الوطنية التي تحافظ على صورة الأمة أمام الأمم الأخرى، وذلك من خلال الحفاظ على الكيان المميز لتلك الأمة.

يثير التباس مفهوم الهوية الوطنية و عدم وضوح حدوده في بقاع أخرى كثيرة من بلاد العالم، و منها العراق، أسئلة أكثر من الإجابات نظرا لكونه من أكثر المفاهيم إثارة للخلاف بين المتحاورين و الكتاب و الفرقاء السياسيين. و يشتد الخلاف أكثر فأكثر في أزمنة الأزمة التي تضع كثيرا من المسلمات التي سادت لفترة ما موضع الشك. و لعل الحال في العراق يمثل تجسيدا ملموسا لهذه الحقيقة. إذ على الرغم من أن من يتحاورون حول ماهية مفهوم الهوية الوطنية و حدوده يتفقون جميعا على أهميته الجوهرية في إرساء الوحدة الوطنية على أسس راسخة، إلا أنهم نادرا ما يتفقون حول ماهية هذه و أبعادها الثقافية و الفكرية و السياسية^(١١) و الواقع أنه يمكن استعمال المفهوم على أنه شعار سياسي ذو بعد استراتيجي لهذا الطرف السياسي أو ذاك، أو أن يُصاغ على وفق الرؤيا الأيديولوجية لهذه الجهة أو تلك. بيد أن مثل هذه الممارسات ستنتج تصورات كثيرة في عددها و متباينة في أسسها النظرية و في أهدافها. وهو ما يغيب البعدين الموضوعي و المعرفي للمفهوم و يقلل من قيمته الفكرية و من فاعليته الإجرائية على أرض الواقع فيجعل منه دافعا نحو الفرقة و التناحر داخل المجتمع بدلا من أن يكون حافزا للتوحيد و التعاضد. و لعل القول أن تحديد طبيعة المفاهيم الاجتماعية و السياسية العامة، و مفهوم الهوية الوطنية من أهمها، هو بحث في ماهيات مؤسسة على وجود متحقق و عيني. إن الفرد يوجد في مجتمع ما أولا ثم يكتسب

هويته أو ماهيته لاحقا^(١٢) بمعنى أن الهوية ليست معطى مقدسا و ثابتا و نهائيا ، و إنما هي معطى تاريخي في حالة صيرورة و حركة دائمين . و لذلك فهو عرضة للمراجعة و النقد و التقويم لجعله أكثر فاعلية في أداء وظائفه الأساسية في توحيد المجتمع و تحديد من ينتسبون إليه و تمييزهم عن من سواهم . فنحن نتفق تماما مع من يقول أن ... ليس لهوية قيمة في ذاتها أو فيما تخلقه من شعور بالخصوصية، وإنما تنبع قيمتها مما يقدمه الإطار الذي تخلقه من فرص حقيقية للتقدم و توسيع هامش المبادرة التاريخية للشعوب و الجماعات التي تنطوي تحت شعارها^(١٣) .

و لعل من المناسب بداية أن نقرر مبادئ عامة نحتكم إليها في مسعانا لتحديد مقومات الهوية الوطنية . و هي المبادئ التي يمكن حصرها بالآتي^(١٤) :

١- أن تكون الهوية منسجمة مع معطيات الفكر السياسي و القانوني الحديث الذي يستند إلى قاعدة المواطنة بوصفها معيارا جوهريا و مبدأ قانونيا في تأمين المساواة في الحقوق و الواجبات لجميع أبناء الشعب ممن يحملون هذه الهوية.

٢- أن تكون الهوية معبرة عن الواقع الراهن للشعب العراقي بوصفه كلا غير قابل للتجزئة . بمعنى أنها لن تكون انعكاسا لتصور فئة ما دون غيرها . و هذا يجعلها هوية وطنية بحق و ليست تعبيرا عن موقف سياسي ضيق .

٣- أن تكون الهوية عامل توحيد و تقوية و تفعيل للحراك السياسي الاجتماعي و الاقتصادي في البلاد على الأسس الواردة في المبدأين أعلاه، و أساسا راسخا لتعزيز الكيان السياسي الموحد للدولة و استكمال بناء مؤسساتها المعبرة عن وحدتها من جهة و استعادة سيادة البلاد و مواصلة دورها الإقليمي و الدولي من جهة أخرى.

٣ - مقومات الهوية

إذا تأملنا في خيارات الهوية المتاحة أمام العراقيين لرأينا أنها تتلخص في ثلاثة خيارات متميزة جوهريا هي:

١. الهوية الدينية: وتستند هذه الهوية إلى الدين الإسلامي. وهي ذات بعد تاريخي يستحضر بالضرورة تاريخ الدولة الإسلامية التي قامت بالإسلام و على الإسلام. تلك الدولة التي كانت لها إنجازات حضارية عظيمة. وكانت لها، في الوقت نفسه، أخطاء جسيمة على المستوى السياسي. وليس الغرض من هذا الكلام نقد الدين الإسلامي الذي نرجو أن يحظى باحترام يبعده عن الاستعمال في الصراعات السياسية والاجتماعية. إنما هو نقد لتجربة الحكم والحكامين باسمه. وهؤلاء الحكامون من البشر. ويمثل حلم استعادة الدولة الإسلامية مجددا الركن الأساس في مثل هذه الهوية و البعد المستقبلي لها أيضا^(١٥) لكن هذه الهوية الحلم تبتعد كثيرا عن أرض الواقع و ما يحفل به من حقائق و قضايا ساخنة تتجاوز حقائق التاريخ في الماضي و متغيرات الواقع الاجتماعي في الوقت الراهن و ذلك لكونها تتجاهل ذلك التنوع الهائل عرقيا و لغويا و ثقافيا بين الشعوب الإسلامية في عصرنا. و تتجاهل تمدد تلك الشعوب و انتشارها على جغرافية شاسعة تشكل في نهاية المطاف حاجزا يحول تماما دون حلم الدولة الإسلامية الواحدة. فلهذه الشعوب سياقات تطور اجتماعي و اقتصادي و سياسي شديدة الاختلاف، فضلا عن كون الهوية الإسلامية المفترضة تتجاهل أيضا الاختلافات الفقهية. فالدين ليس نصوصا فحسب، و إنما هو نصوص و تفسيرات مختلفة لها. بمعنى أن مثل هذه الهوية ستدخلنا في مشكلة تاريخية مزمنة و تجعلنا جزءا من كل غير موحد من حيث طبيعة المشكلات الاجتماعية التي تعانينا أو الثقافة التي تتبناها أو الأهداف التي نتوخى تحقيقها^(١٦) و هذا سوف ينعكس سلبيا على الوضع في العراق. وهو

البلد الذي يعيش في وضع مترد و مأزوم أصلا . و يمكن أن نضيف أيضا بأن مثل هذه الهوية ستكون بالضرورة ذات طابع شمولي لأمرين أولهما كون الإسلام، كباقي الأديان، دين شمولي، وثانيهما أن هدفا بهذه الجسامة، و هو هدف يمكن أن يوصف بالاستحالة أيضا ، لا يمكن السعي لتحقيقه دوغما فلسفة في الحكم ذات طابع شمولي . لذلك فإن الهوية الإسلامية تتجاهل وجود مواطنين يعتقدون أديان أخرى في العراق و في باقي أجزاء البلاد الإسلامية . و هؤلاء يأملون بهوية لا تُعطى لهم كمنحة دالة على تسامح الأكتريّة المسلمة بقدر ما هي حق طبيعي لهم غير منازع . وهذا الأمر يمثل أهم نقاط الضعف في فلسفة الهوية الإسلامية . و هو لا ينطبق على العراق فحسب، بل ينطبق أيضا على مصر و السنغال ولبنان و تركيا و إيران و كثير من البلاد الإسلامية الأخرى في آسيا و أفريقيا و أوروبا^(١٧) .

٢- هوية القومية: للوهلة الأولى، تبدو الهوية القومية أكثر قربا من الواقع بالمقارنة مع الهوية الدينية . فهي تركز على العروبة متخذة منها منطلقا في تحديد الهوية القومية للشعوب التي تعيش في البلدان التي يصطلح عليها بالوطن العربي . و بذلك يصح القول أن هذه الهوية ترتبط بواقع مجزأ فعليا من جهة، و بتطورات سياسية و اجتماعية قد تحصل، أو قد لا تحصل، في هذه المنطقة في المستقبل من جهة أخرى . بمعنى أنّها هوية معرفة بواقع سياسي مجزأ لا يغري هو كون البلدان العربية مقسمة إلى أقطار . و هي معلقة على شروط مستقبلية غير متحققة على أرض الواقع مثل تحول هذه الكيانات القطرية إلى التعاون الحقيقي البناء و نضج الشروط الذاتية و الموضوعية المناسبة لتحول هذا التعاون المأمول إلى شكل من أشكال التوحيد للبلاد العربية . و هذا مما يجعلها غير مناسبة إجرائيا في حل مشكلة أزمة الهوية التي يعيشها الشعب العراقي حاليا و حتى زمن مستقبلي غير منظور^(١٨) كما إن هذه الهوية لا أساس تاريخي لها إذ لم يسبق أن تكونت دولة في هذه البلاد الموصوفة بالعربية على أسس قومية عربية محضة . فالإسلام

هو الذي وُحِّدَ العرب الذين كانوا قبله قبائل متناحرة و وُحِّدَ كثيرا من الأمم الأخرى في دولة واحدة. و قد يقول قائل: أليس هذا إقرار بقدره الهوية الدينية، و هي التي سبق لك أن رفضتها، على توحيد المختلفين و المتفرقين سواء أكانوا عربا أم من أمم أخرى فالتوحيد الإسلامي قد جرى على مراحل استغرقت أكثر من القرن و حدث ذلك في مرحلة تاريخية مواتية داخليا من حيث زخم الانطلاق الأول لحضارة ناهضة تواجه حضارات آيلة للتفكك الوشيك. نعي أن التوحيد حدث في ظرف تاريخي فريد من جميع النواحي^(١٩) وهو وضع لم و لن يتكرر على النحو نفسه مطلقا. إذ نعرف من تاريخنا العربي الإسلامي نفسه أن التوحيد في دولة واحدة، وهو الذي أستمتر حتى قيام الدولة العباسية و نشوء مركزين للحكم و في بلاد الأندلس، سرعان ما انحسر ليحل مكانه التفيت التدرجي الذي استغرق حوالي ثلاثة عشر قرنا و في أثناء ذلك، دارت حروب بينية داخلية دموية في دول أو دويلات الإسلام. و هذا يجعلنا ندرك أن تعريف الهوية على أساس الإسلام ضرب من البناء على أسس مشتقة من خيال و رغبات و شوق إلى تاريخ انتهى و لم يعد له وجود. و استنادا إلى ذلك نقول أن لا حظ لهذه الهوية من النجاح مرة أخرى. و أما بالنسبة الهوية القومية العربية، فالحقيقة هي أنها تستند، تاريخيا، إلى نموذج الدولة - الأمة التي ظهرت في أوروبا؛ ثم تجسدت صورها في التوحيد الإيطالي و الألماني في القرن التاسع عشر. و ما أعقب ذلك من تفكك الإمبراطوريتين العثمانية الإسلامية و النمسا و المجر إلى مكوناتها الأساسية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. و الهوية القومية تشترك مع الهوية الدينية الإسلامية في كونها تحاول إعادة تجربة حدثت في ظرف تاريخي متفرد و لا يمكن تكراره و لكنها تختلف عن الهوية الإسلامية في كونها تحاول تكرار تجربة لم تحدث في الشرق العربي الإسلامي، و إنما حدثت في بعض بلدان أوروبا. و هي تجربة أدت إلى حروب طاحنة بين تلك البلدان^(٢٠) كما أن من شأن التوكيد على مثل الهوية القومية العربية أن يحفز

الأكراد إلى العمل على مشروعهم القومي الخاص بهم . و يحفزّ التركمان إلى المطالبة بالعودة إلى حضن دولة مجاورة . كما أنه سيحرك دول الجوار على رسم مشروعات تقسيم للبلاد بدعاوى حماية المتماثلين قوميا معها مما يقوض أسس بناء الدولة و وحدته (٢١) .

٣ - الهوية الوطنية العراقية :

تركز أغلب الدراسات و البحوث التي أطلعنا عليها على البعدين الديني و القومي عند تناولها لمسألة الهوية و أزمتها . و تغفل كليا عن البحث في إمكان تعريف الهوية استنادا إلى مقومات وطنية أو قطرية و ذلك اعتقادا منهم أن الإقرار بالخصائص الوطنية للهوية يتعارض أو يتنافى أو يلغي الخصائص الدينية أو القومية أو كلاهما معا . و لكن ذلك اعتقاد لا يقوم على أسس حقيقية، و إنما هو مستمد من مخاوف من أن تكون الهوية الوطنية بديلا أبديا عن الهوية القومية العربية، أو أن يقعد ذلك الشعوب العربية عن السعي نحو الوحدة . و الحقيقة الناصعة هي أننا أصبحنا، و بعد تجربة سياسية مريرة لأكثر من نصف قرن من الزمان، بعيدين عن حلم الوحدة بفضل أفعال و سياسات الأحزاب و الحكومات التي نادى بالوحدة . تلك الأحزاب و الحكومات التي رفضت أي بحث في إمكانية تعريف الهوية استنادا إلى الواقع الراهن . و نعتقد أنه و بعد تجربة طويلة من الهزائم و الاخفاقات، فإن من حقنا أن نشك في جدوى ذلك الإقصاء المبرم للبحث في تعريف الهوية الوطنية فنسأل : هل كان تحقيق الهوية الوطنية في كل من فرنسا و ألمانيا و إيطاليا و أيرلندا .. إلخ، حائلا دون تحقيق هوية أوسع هي الهوية الأوروبية؟ و إذا كان الجواب بالسلب، فإن من حقنا أن نقرر بأن تحقيق الهوية الوطنية المرتبطة بكيان سياسي و اجتماعي واقعي شرط لا بد منه لتحقيق أية هوية أخرى أوسع منها . كما أن الخيار بين الهوية الشاملة ممثلة بالدين أو القومية و الهوية الوطنية غير متاح الآن على نحو يجعل اختيار أحدهما نفيا و نقضا للأخرى . و

الصحيح أن نقول أن الخيار الوحيد الممكن هو خيار الهوية الوطنية لأنه يعبر عن حاجة ملحة و لا يتعارض بالضرورة مع الخيارات الأخرى، بل يمكن أن يتكامل معها مستقبلا و في الحالة العراقية، تتميز هذه الهوية بكونها تستند إلى وجود تاريخي موغل في القدم هو تاريخ بلاد ما بين النهرين. إذ يشير كثير من المؤلفين العرب و المسلمين في كتب الأدب و الرحلات و التاريخ العربية إلى العراقيين، بوصفهم جماعة مميزة تقطن بلاد ما بين النهرين و تستند الهوية العراقية أيضا إلى التاريخ الحديث الذي بدأ مع تكوين الدولة العراقية في العام ١٩٢١م. و هو التاريخ الذي أستمروا إلى الآن بالرغم من تفكك الدولة في العام ٢٠٠٣م و انهيارها الشامل نتيجة الغزو الأمريكي. و يجب أن تستوعب الهوية الوطنية العراقية، بحكم التعريف، كل ما يميزها عن الهويتين الدينية و القومية دون أن تتناقض معهما بالضرورة أو أن تلغي إمكانية التكامل مع ما يتحقق منهما فعليا. كما يجب أن تكون الهوية الوطنية العراقية هي الوحيدة التي يتجمع العراقيون تحتها. أما الصفات الأخرى العرقية و الدينية و المذهبية فهي ليست مما يرقى إلى مستوى الهوية مطلقا. أي أنها ليست هويات بديلة أو رديفة، و لكنها بالتأكيد من مقومات الهوية الوطنية العراقية. إنها خصوصيات تحظى بالاحترام و ليس لها أن تكون على تناقض مع الهوية الوطنية العراقية مطلقا. فإذا اتفقنا على أن أهم وظائف الهوية أن تحدد و تفرز و تميز على أسس واقعية و ملموسة و ليس في فراغ نظري مشتق من الرغبات و الأمنيات، و إذا اتفقنا في أنه لا تطرح مشكلة الهوية الحقيقية إلا داخل نظام موحد، و اختزلنا معنى النظام الموحد إلى ما هو محلي و عراقي تحديدا، و ذلك لأسباب جوهرية يفرضها واقع العراق السكاني المعقد أصلا و ما يشهده الآن من اضطرابات و صراع يكاد يطيح بوحدة البلاد، فسيكون من المنطقي أن تتضمن الهوية الوطنية العراقية كذلك كل ما يميز العراقيين عن جيرانهم، سواء أكانوا من العرب أم من المسلمين. و أن تتضمن أيضا كل ما يشكل أساسا راسخا لوحدتهم من مقومات

و من خلال المؤسسات الدستورية .و أن يوكل البت في أية تهمة من هذا القبيل إلى القضاء النزيه و المستقل^(٢٣).

٤- مخاطر الطائفية على الهوية الوطنية:

ان الهوية الوطنية هي الصورة أو الخصوصية الجامعة التي بموجبها يتم تعريف كل فرد من ابناء المجتمع السياسي بنفسه من خلالها، وعلى ضوءها يتم التعاطي معه بصفته مواطن كامل الاهلية ومن ثم منحه كافة الحقوق الوطنية المستحقة بوصفه عضوا في ذلك المجتمع .وفي ظل وجود هوية جامعة للمجتمع السياسي، غالبا ما توجد هويات فرعية تميز كل جماعة أو طائفة عن الاخرى داخل الوطن الواحد، لكنها لا تتعارض بالضرورة مع الهوية الجامعة، حتى في ظل التعبير عنها من قبل المكونات المختلفة. ويجري تعريفها ايضا بوصفها الاطار العام للهويات الفرعية أو مجموع الخصائص الملازمة لشعب ما، والتي ينفرد بها وحده، وبها يختلف ويتميز عن بقية الشعوب الأخرى^(٢٤).

للطائفية مخاطر كثيرة، على الصعيد النفسي والثقافي والديني والاقتصادي، وهي بحاجة إلى رصد وتحليل. في هذه الورقة نحن معنيون بصورة مباشرة للإشارة إلى ابرز مخاطر الطائفية على الصعيد الوطني، أي كل ما يتصل بعلاقة المواطنين وبعضهم البعض إلى جانب علاقتهم جميعا بالدولة، بوصفها وحدة سياسية تمثل جميع المواطنين، وتعبّر عن هويتهم السياسية. لذا يمكن إجمال المخاطر في ما يلي:

١- التخندق الطائفي والاحتراب المذهبي.

الاصل في المجتمعات البشرية هو التنوع .ويكاد يندم وجود مجتمع سياسي في عالمنا اليوم متماثلا في ثقافته ودياناته ومعتقداته .فالتنوع البشري هو الأصل .هذ هو وضع المجتمعات البشرية قاطبة .ومن حيث التنوع والتعدد يمكن تقسيم المجتمعات إلى قسمين :أولاهما مجتمع منسجم ومتآلف بين مختلف مكوناته الاجتماعية المتنوعة، بسبب وجود ضوابط قانونية ومجتمعية استطاعت ان تجعل من هذا التنوع مصدر أثراء .

ومجتمع آخر متنافر، يسوده الانقسام والتشردم بسبب عدم وجود قوانين وضوابط لإدارة حالة التنوع وحل إشكالاته. هذا المجتمع غالبا ما تتحول فيه الطوائف إلى مشكلة تؤثر على الانسجام والترابط المجتمعي، ويميل اصحاب كل طائفة إلى التكتل نحو طائفتهم. وإذا ما ابتلي هذا المجتمع بإعلام طائفي، فإن النزعة إلى التكتل ستتعزيز بصورة أكبر، وبالتالي ستكون لهذا المجتمع قابلية كبرى للانجرار إلى التقسيم والنزاعات الطائفية^(٢٥).

فالاحتراب الطائفي الذي يعني وجود استراتيجية لدى النخبة في كل طائفة أو بعضها للصراع الطائفي، هو الخطوة الثانية بعد حالة التكتل. فالتكتل يتطلب تعبئة وتحريض وشد عصب الأتباع، والاحتراب الطائفي هو الفعل الذي يترجم حالة التعبئة والتعبئة المضادة. حينما تتفجر الصراعات الطائفية البينية، التي تتغذى بعوامل سياسية في الغالب، خصوصا في ظل الدول التي تتبنى الطائفية السياسية كإيدولوجيا، فإن الصراع يكون داميا وطويلا ومعقدا. بل هناك من يرى ان حالة الاحتراب الطائفي، هي انعكاس لإشكالات سياسية، ولا وجود لحروب طائفية بمعزل عن التأثيرات السياسية، بل أن السياسة هي المحرك الأساس للصراعات والنزاعات الطائفية.

٢- تفتيت الوحدة الوطنية.

قبل وصول المكونات الاجتماعية غير المنسجمة مع بعضها البعض إلى حالة الاحتراب الطائفي، تميل أولا إلى التكتل ثم تنجر في مرحلة لاحقة إلى التصارع. واحدة من أبرز مخاطر الصراعات الطائفية هي تفتيت الوحدة الوطنية. إن عملية تفتيت الكيان الاجتماعي إلى طوائف متصارعة ليس مرهونا بدخولها في حالة احتراب بيني، وإنما يمكن أن يتفتت بعامل التحريض والتعبئة المتبادلة أو من طرف واحد، أو نتيجة وجود سياسات حكومية تقوم على التمييز والإقصاء والتهميش لبعض المكونات الاجتماعية. بل أن غياب الهوية الجامعة للمواطنين في المجتمع السياسي وحده كفيلا

بتفتيت الوحدة الوطنية. الكثير من المحللين السياسيين الذين قرئوا الظواهر الطائفية التي برزت في بعض البلدان التي شهدت نزاعات طائفية مسلحة، بعد احدث التغيير العربي، كسورية وليبيا مثلا، أرجعوا تلك الظواهر إلى غياب الهوية الجامعة^(٢٦).
٣- عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

حينما يتحول المجتمع إلى تجمعات طائفية أو سياسية متنافرة أو متصارعة، فإنه لا يهنئ بالأمن والاستقرار. في معظم بلادنا العربية تقود السياسات الخاطئة المجتمع إلى هذه المرحلة الحرجة، وما عملية التنازع الطائفي إلا نتيجة لتلك السياسات، سواء كانت معلنة أو غير معلنة. إن التهديدات الوجودية الخارجية التي تتعرض لها الدول تسلب منها أمنها واستقرارها.

وبالمثل، وربما بصورة اشد، فإن التحديات الداخلية تؤدي إلى تلك النتيجة. ومن بين التحديات الداخلية التي تؤدي إلى تلك النتيجة، الاستئثار بالحكم والثروة، من قبل فئة محدودة في المجتمع، وعدم مشاركة المجتمع في صناعة قراراته السياسية، ووجود أعلام طائفي يستهدف النيل من بعض المكونات الاجتماعية. لا تتوقف مخاطر انعدام الاستقرار الأمني والسياسي على النظامين الاجتماعي والسياسي فحسب، وإنما تتعداهما لتطال كل الاطراف الاجتماعية فانعدام الاستقرار الأمني مثلا يضر بمشروعات التنمية، وعدم الاستقرار السياسي يؤثر سلبا على الاقتصاد، وهكذا فيما يتعلق بمجالات التعليم والإعلام وسائر المجالات، إذ كلها مرتبطة بشكل مباشر بالاستقرار الأمني والسياسي^(٢٧).

٤- تغييب الهوية الجامعة وإبراز الهويات الفرعية.

غياب الهوية الجامعة هي احد ابرز المشكلات السياسية العامة في المنطقة العربية. هذه المشكلة هي إحدى نتائج الاستبداد السياسي، التي تفرز أيضا التمييز بمختلف أشكاله. والتمييز يعني معاملة المواطنين بشكل غير متساو أو متكافئ بناءً

على انتمائهم إلى مجموعة عرقية أو قومية معينة . كما يعتبر من التمييز العنصري أيضاً وضع الإنسان في مرتبة مختلفة ومميزة بالمقارنة مع غيره بناءً على ديانتته أو لون بشرته أو جنسيته . وبالإضافة إلى المعاملة غير المتساوية أو غير المتكافئة، يعتبر فعلاً من أفعال التمييز العنصري أيضاً خلق جو تهديدي أو عدائي أو مهين أو مدلل للناس بناءً على ما سبق من الأسباب، بالإضافة إلى إعطاء توجيهات أو الأمر مباشرة بممارسة التمييز^(٢٨).

ان هذا النوع من التمييز من شأنه ان يغيب الهوية الوطنية الجامعة ويجعلها بلا قيمة، كما يدفع المواطنين للتكتل حول هوياتهم الفرعية .
الخاتمة والاستنتاجات :

ان مشكلة الطائفية في المنطقة ناشئة من مشكلة سياسية اكبر، يمكن تسميتها بالطائفية السياسية، والأخيرة كمفهوم يشير إلى الدولة التي تتبنى سياسات طائفية . هذا يعني ان معالجة المشكلة والحد من مخاطرها ليست بالضرورة متوقفة على حلول وإجراءات سياسية، مع أهميتها، وإنما هي بحاجة لمعالجات قانونية وتربوية وثقافية واجتماعية وإعلامية، مضافا إلى المعالجات السياسية، التي ينبغي ان تكون في مقدمة المعالجات والرافعة لها . كما ان معالجة الاعلام الطائفي له دور في القضاء على مشكلة التاجيح الطائفي . ويمكن أن يكون التوجه لمعالجة المشكلة مدخلا ملائما لمعالجة المشكلة الأم الطائفية السياسية .
ومن أهم المعالجات، ما يلي:

- ١- التعامل مع المواطنين على قاعدة المواطنة، وليس على أساس الدين أو المذهب أو الطائفة أو القبيلة أو المنطقة.
- ٢- تعزيز قيمة الحوار ومبادئه وأخلاقياته لحل المشكلات القائمة، بدلا من اللجوء إلى الوسائل العنفية.

٣- تنقية المناهج الدراسية من مفردات التكفير والتبديع لبعض الطوائف الإسلامية.

٤- إرساء مبدأ العدالة الاجتماعية، وإلغاء التمييز بمختلف أشكاله وأنواعه.

٥- سن قوانين صارمة تجرم خطابات التحريض الطائفي.

٦- تعزيز مبادئ حقوق الإنسان، ووضع قوانين حمايتها.

٧- إيقاف القنوات الطائفية التي تبث الكراهية.

٨- نشر ثقافة التعايش والاحترام المتبادل.

٩- تنفيذ فتاوى التكفير والذبح.

ومع ان المطالب السابقة موجهة للسلطة السياسية، بالدرجة الأساس. لكن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال، بتجريد المجتمع بمختلف مكوناته من مسؤولياته على هذا الصعيد، بل على العكس من ذلك تماما. لذلك هناك حاجة ماسة إلى تعزيز حالة التعاون الشعبي والرسمي، للتصدي لهذه الظاهرة ومثيلاتها من الظواهر ذات البعد السياسي.

ان الشعور بالغبْن من قبل فئة من فئات المجتمع هي الساق الأولى التي تقف عليها الطائفية العرقية والمذهبية والدينية، وأن أيادي الشر الخارجية التي تغذي النزعة الطائفية هي الساق الثانية لاستواء عمود هذه المعضلة ووقوفها قائمة على أصولها، وهو ما يعبر عنه بنظرية المؤامرة التي تنسب لجهات خارجية وراءها دول كبرى، وأجهزة مخابرات وسفارات أجنبية، ويكون وقودها وأدواتها في الغالب أبناء البلاد من ضعاف النفوس ممن ترتبط مصالحهم بمصالح تلك الجهات الأجنبية، سواء كانوا أفراداً أو بعضاً من فئات ومؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب وال النوادي الاجتماعية وغيرها.

ان المخرج من الطائفية انما يكون بمثابة الدواء الذي يُعطى لمن سرى الداء في أوصاله، لتنشيط مناعة الجسد، ورصد الخلايا الخبيثة التي ضربته ومن ثم استئصالها، كي

تعيده معافاً متجدداً بالحياة، ومندفعاً بالحوية والنشاط، وهذا لا يتأتى الا بسلوك السبيل الأنجح في ادارة الدولة، وتوجيه السلطة بالنهج الصحيح، والأخذ بسياسة الحكم الرشيد الذي يقوم على الدعائم الآتية:

- معاملة الأقليات المعاملة العادلة التي تساوي بين كافة طوائف وفئات المجتمع على أساس المواطنة، وذلك للانتقال من الواقع الطائفي المحتقن القائم على التكتل وراء الفئة أو الطائفة أو الكيان العرقي، الى الانتماء للوطن وتربية الأسرة والمجتمع على هذا المفهوم وتعميقه في نفوس أفراده.

- تعزيز الشعور بالمواطنة عملياً، من خلال المساواة بين فئات المجتمع بالحقوق والواجبات، وقيام الدولة بتقديم الحماية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية للأفراد، عبر معايير يقرها الدستور والقانون، وتطبيقها الدولة على المواطنين، فرادى أو على شكل مؤسسات مجتمع مدني، بما يقوي فكرة الولاء للوطن والتبعية للدولة واللجوء لقانونها لتحصيل الحقوق، بدلا من الانجرار وراء الفكرة الفئوية الضيقة التي تهدم الأوطان وتقوض بنياها.

- الابتعاد عن الفكرة الانطباعية للأفراد والمسؤولين على حد سواء، واستبدالها بفكرة المواطن الفعّال المسؤول المستند للدستور والحمي بالقانون والنظام، والعمل وفق المعايير المؤسسية للنهوض بالوطن وتمتين النسيج الاجتماعي لأبنائه.

- تنمية روح الانتماء للوطن بين أبناء الوطن الواحد، كقيمة أخلاقية حافزة على التحلي بروح المواطنة الصادقة، وعلى التمسك بالولاء له والارتباط بالأمة، والحرص على بنائه ورفعته.

ان المواطنة والانتماء أساس كل تقدم وبناء، وان الطائفية والعرقية معول الهدم للدول والمجتمعات والأمم والحضارات، فهل يعي من تربوا على الرشاد من أبناء هذه

البلاد، وأحبوا أوطانهم وأخلصوا في الولاء لها، هذه المسلمات والحقائق، وهل هم متمسكون بها من أجل أجيالهم القادمة وخير أوطانهم ومستقبلها.

و أخيرا يمكن أن نقول، أن خيار الهوية الوطنية العراقية هو الأكثر تعبيرا عن تاريخ العراق البعيد و القريب، و هو الأكثر التزاما بحقائق الواقع الاجتماعي و السياسي الراهنة في العراق، كما أن من المأمول أن يكون هذا الخيار هو الأكثر ضمانا لمستقبل عراق موحد مزدهر يسوده السلم الأهلي، و يعيش فيه مواطنون عراقيون أحرار و أسوياء و متساوون في الحقوق و الواجبات .وهو عراق يفخر بأبنائه بالانتساب إليه و يفخر هو بهم . كما إنه خيار هوية ذات مضمون سياسي وطني سيغلق باب الدكتاتوريات إلى الأبد .و يحظى فيه من تعرضوا للظلم بالإنصاف و العدل، دون أن تسمح مثل هذه الهوية بخلق مظالم جديدة لأية جهة كانت.

أن العراق المعافي ذو الهوية الحقيقية و البناءة سيكون عنصرا إيجابيا في أية جهود تبذلها دول الجوار أو المنطقة للتعاون الإقليمي السلمي البناء و غير الموجه لعزل هذه الدولة أو تلك . كل ذلك سيكون ممكنا عندما تنضج الظروف الموضوعية المناسبة و تتمكن هذه الدول كافة من الخروج من دائرة الكيد و التناحر السياسي الضيقة إلى فضاء التعاون و العمل السياسي الخلاق .

كما ان مشروع الهوية الوطنية العراقية، يتطلب حوارا معمقا و متوصلا بين المثقفين و الباحثين و الساسة من أجل صياغة مفهوم للهوية الوطنية العراقية التي تحفظ للعراق وحدته و تفتح أمام أبنائه كافة سبيل العمل الحقيقي المثمر .و هو المفهوم الذي سيجد كل مكون من مكونات الشعب العراقي نفسه فيه دون إلغاء و تهميش للآخرين . كما أن من شأن مثل هذا المفهوم أن يتحول، من خلال الممارسة، إلى نسق فكري شامل و معبر عن أهم ما يتميز به العراقيون . و لعل من المناسب أيضا أن ندعو إلى مشاركة فعالة لوسائل الإعلام و لمؤسسات المجتمع المدني و المؤسسات الأكاديمية و البحثية . .

كما إن على الأحزاب و المواطنين و المثقفين و الساسة و كل من له اهتمام بالشأن العام أن يتبنوا هذه الهوية عن قناعة و رغبة، و أن يعملوا على تجسيد إيمانهم بهوية العراق الوطنية في السر و العلن، و من خلال الخطاب و الممارسة معا ، و ليس عبر الشعارات فقط.

الهوامش:

1- مُجَّد رشيد صبار: نحو خطاب اعلامي عربي لمواجهة الطائفية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥، ص٣٠١ .

٢- المصدر نفسه: ص٣٠٢ .

٣- مُجَّد محفوظ: الدولة والطائفية في الخليج العربي ، مقال منشور في شبكة الانترنت

www.aafagcenter.com

٤- المصدر نفسه

٥- هيثم الهيتي: الدعاية الطائفية والرأي العام العراقي ، صحيفة المستقبل ، بيروت ، الاربعاء 9 تشرين الاول ٢٠١٥ ، ص١٩ .

٦- مُجَّد رشيد صبار :مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٢ .

٧- هيثم الهيتي :مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ .

٨- سعدي ابراهيم: الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية دار الكتب العلمية ، بغداد ، ط(٢) ٢٠١٤ ، ص٢٦٣ .

٩- المصدر نفسه، ص٢٦٥ .

١٠- علي الكواري : مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد ٢٦٤ ، ٢٠٠١ ، ص ١١٨ .

١١- مُجَّد الشيوخ: خطورة الاعلام الطائفي على الهوية الوطنية www.ainoor.com

١٢-- حسن بن موسى الصفار: الطائفية بين السياسة والدين ، المركز الثقافي العربي ، المغرب ٢٠٠٩ ، ص ٤٩ .

١٣- غالب الشانندر : الاخر في العراق ، مركز دراسات فلسفة الدين ، بغداد ٢٠٠٥ ، ص ١١٥ .

١٤- امل هندي الخزاعي: العراق بين خيار المواطنة والهوية المشتركة وخطر الطائفية ، مجلة دراسات سياسية العدد (١٢) بيت الحكمة ٢٠٠٧ ، ص ٣٧ .

١٥ - مُجَّد محفوظ : ضد الطائفية ، المركز الثقافي العربي ، المغرب ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٩ .

١٦- رشيد الخيون : الاديان والمذاهب في العراق ، اربيل ، مطبعة سدحان ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٣١ .

١٧- احمد علي احمد : الطائفية واثرها في حياة العراق السياسية ، اطروحة دكتوراة (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .

- ١٨ - وحيد تاجا : التقارب السني الشيعي بين حق الاختلاف ودعوى امتلاك الحقيقة ، دار الفكر ، دمشق ٢٠٠٨ ، ص ١٢٢ .
- ١٩ - مُجَدِّ محفوظ : ضد الطائفية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١ .
- ٢٠ - سعدي ابراهيم : مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٧ .
- ٢١ - مُجَدِّ محفوظ ، ضد الطائفية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤ .
- ٢٢ - مُجَدِّ رشيد صبار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣-٣ .
- ٢٣ - مُجَدِّ الشيوخ : مصدر سبق ذكره .
- ٢٤ - علي الكواري : مصدر سبق ذكره ، ص ١٢١ .
- ٢٥ - مُجَدِّ رشيد صبار : مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٧ .
- ٢٦ - مُجَدِّ محفوظ ، ضد الطائفية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٦ .
- ٢٧ - مُجَدِّ الشيوخ : مصدر سبق ذكره .
- ٢٨ - حسن الصفار : مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤ .

Sectarianism and its impact on the future of the Iraqi national identity

Teacher: Mohamed Rasheed Sabar

Abstract

Researcher reviewed in considering the problem of sectarianism and risks and pose a clear and explicit on the Iraqi national identity threat has tried researcher Definition linguistically and give him a general concept as well as demonstrate the role of politics and political interests in fueling sectarian and the impact of this threat to the future of the Iraqi national identity and what is required to meet the these threats and risks and the preservation of the Iraqi national identity.